الأمم المتحدة

A/59/PV.20

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٠**
الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٥٢ و ٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/59/354)

السيد بادوري (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن صادق آيات الشكر والتقدير للأمين العام على تقاريره الخاصة الأربعة عن المسائل قيد المناقشة (A/59/CRP.3 إلى CRP.6).

إن شعب إريتريا، وأقل ما يقال عن انتسابه الطويل إلى الأمم المتحدة قبل الاستقلال أنه كان غير سعيد، والذي تؤلمه ذكريات القرار ٣٩٠ (د - ٥)، الذي ضم بلده بطريقة غير مشروعة في اتحاد مع إثيوبيا، رغم ذلك يرحب بقرار إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها وتعزيزها، وخاصة الجمعية العامة. وينبغي الإشارة إلى أن الجمعية العامة، وليس مجلس الأمن، هي التي قامت استناداً إلى المادة ١٠ من الميثاق بإعطاء صك موافقة الأمم المتحدة على الاتحاد الذي ساء مآله، على أساس أنها كانت تمارس سلطتها المشروعة في صنع القرار التي نص عليها الميثاق. وكان ذلك أحد القرارات الأولى التي اتخذتها الجمعية العامة، إن لم يكن القرار الأول في الواقع. ومارست الجمعية هذه السلطة لأن البعض في مجلس الأمن أدركوا أن أي قرار مماثل في المجلس سيتهدده استخدام حق النقض. وتلك من سخريات القدر.

بيد أن ذلك جزء من التاريخ. والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يعد استمرار وجودها، مع بعض التغييرات الضرورية، لا غنى عنه لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد القائم على العولمة. ومن الجدير بالذكر أن رؤساء الدول أو الحكومات، الذين التقوا في مؤتمر قمة الألفية، قرروا التأكيد مجدداً على وضع الجمعية العامة المحوري بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي لوضع السياسات وأكثر الأجهزة تمثيلا في الأمم المتحدة، كما قرروا تمكينها من أداء ذلك الدور بكفاءة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-53499 (A)
0453499

وينبغي أن نشير أيضاً إلى أن عدداً كبيراً من الدول قد أعربت خلال دورات سنوية سابقة للجمعية العامة عن تأييدها القوي لتنشيط الجمعية العامة بشكل سريع، رغم أنها كانت قبل عقدين من الزمان تتعرض للاستهزاء وتوصف بأنها مجتمع جدال غير مسؤول وعديم الفعالية وعقيم. وغني عن البيان، أن الإريتريين يقبلون بتغير التوجهات هذا ويرحبون به بحذر – إيماناً منهم بأنه تجسيد لعصرنا – وإن كانوا يرجون ألاَّ يُعاقب شعب آخر بقرار مشابه للقرار ٣٩٠ (د – ٥).

أما والحالة كذلك، فإن الوفد الإريتري يصادق على التوصيات الواردة في البيان الذي أدلت به الجزائر باسم حركة عدم الانحياز. وفضلا عن ذلك، نود أن ندلي بالملاحظات التالية.

أولا، إن الحاجة إلى إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، لا سيما تنشيط الجمعية العامة، تنبع من إدراكنا أنه خلال السنوات الخمسين الأولى من عمرها – أي حقبة الحرب الباردة – تآكل نفوذها بصورة مطردة، وتدهورت مكانتها وازداد تهميشها من قبل الدول القوية وحلفائها. ونتيجة ذلك انعدمت الثقة وساد التشاؤم لدى الأعضاء الآخرين. ومع انتهاء الحرب الباردة، وحلول عصر العولمة وما تلاه من تلاقي المصالح – حتى وإن كانت ضئيلة – بين من كانوا خصوما في السابق، فقد هيأ ذلك بيئة صحية للتعاون والتشجيع على إعادة تقييم الأمم المتحدة.

ثانيا، إن تنشيط الجمعية العامة لا يمكن أن يتم بنجاح إن لم يرافقه إصلاح موازٍ في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة – بما في ذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة – والمؤسسات الحليفة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وفي هذا الصدد، يرحب الوفد الإريتري بتقرير فريق الشخصيات البارزة، الذي تمثلت ولايته في إجراء استعراض شامل لمدى توازن الهيئات والمؤسسات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة وفاعليتها.

ثالثا، إن أي جهد للإصلاح ينبغي أن يتوافق، بطبيعة الحال، مع مقاصد وغايات الأهداف الإنمائية للألفية، والعديد من الإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي انعقدت خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، والتي حددت وأوضحت المفاهيم والقيم والقواعد والمبادئ الجديدة التي يجب أن تهتدي بها الإنسانية وأن تحكم العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد في المستقبل.

رابعا، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية – المحددة بشكل عام على أنها تعني تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية للبشرية، والتي اعتبرها الفصل التاسع من الميثاق مبادئ أصيلة للأمم المتحدة – لا بد أن تحظى بنفس القدر من الاهتمام باعتبارها مسائل أمنية. فالتحرر من العوز والتحرر من الخوف لا بد أن يكونا على نفس القدر من الأهمية. وفي الواقع، إن تعريف الأمن يشتمل على كل من العنصرين الآن. وفي هذا الصدد، فإن إعادة الهيكلة المؤسسية للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية للمنظمة أصبحت أمرا مناسبا. وإريتريا تؤيد الجهود المبذولة من أجل تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من اكتساب القدرة على التخطيط الاستراتيجي.

خامسا، تصادق إريتريا على الاقتراح المقدم من الرئيس السابق، السيد جوليان هنت، للنظر في مسألة تعزيز الجمعية العامة على مسارين، بحيث يتناول المسار الأول تعزيز دور الجمعية العامة على أساس الأحكام ذات الصلة من الميثاق، ويتناول المسار الثاني أساليب عمل الجمعية. ولكن

يجب معالجة هذين المسارين جنباً إلى جنب، لأنه لا معنى للنجاح على أحد المسارين دون تحقيق أي إنجازات على المسار الآخر.

ويعتبر كثيرون أن إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها – لا سيما تنشيط الجمعية العامة – مسألة ذات أولوية ملحة. وينبغي أن يستمر الزخم الذي تولد بهذا الشأن. ولكن، لا بد من الاعتراف بأن التغيير المنشود لا يمكن أن يتحقق بدون الالتزام السياسي المطلوب. فإن أردنا النجاح، لا بد أن يكون الالتزام صادقا وأن يترجم إلى عمل ملموس.

السيد داكال (نيبال) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم عن جدارة لترؤس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأؤكد لكم على تعاوننا من أجل نجاح هذه الدورة. ووفدي يشارك الآخرين في الإعراب عن الامتنان للرئيس السابق للجمعية، معالي السيد جوليان هنت، على التزامه بالعمل على تنشيط الجمعية العامة خلال ولايته. كما نعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على جهوده الدؤوبة للمضي بعملية إصلاح الأمم المتحدة قدما، وعلى تقريره (A/59/354) المقدم إلى الجمعية.

ووفدي يعلق أهمية كبيرة على الأعمال الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة. وأثني عليكم، سيدي الرئيس، لما أبديتموه من التزام بالعمل من أجل المضي قدماً في تنفيذ خطة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط أعمال الجمعية العامة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر باسم حركة عدم الانحياز أمس. ويود وفدي أن يدلي ببضع ملاحظات بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية المعروض علينا.

إن نيبال تؤمن إيماناً راسخاً بأن الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة ينبغي أن تنصب أساسا على معالجة القضايا الساخنة التي يواجهها العالم اليوم، مثل الإرهاب والفقر والأمية وسوء التغذية والأمراض مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل الرئوي. والأمم المتحدة تضطلع بجهود ترمي إلى تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف يمثل الحدث الرفيع المستوى الذي يعقد في العام القادم خطوة هامة في الكشف عن التقدم المحرز في تلك الأهداف.

وترى نيبال أن كل أعمال الأمم المتحدة ينبغي أن تكون تجسيدا للمقاصد الأساسية المحددة في ميثاقها. وما فتئت نيبال تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وجعل أنشطتها أكثر فعالية وتوجيهها إلى تحقيق النتائج. وقد أعربت نيبال عن موقفها بشأن القضايا المدرجة في جدول الأعمال خلال المناقشة في العام الماضي. ويكرر وفدي موقفه بشأن تلك القضايا نظرا لوجاهتها بالنسبة إلى أعمال الجمعية العامة.

وما من شك في أن الأمم المتحدة في حاجة إلى مزيد من الفعالية والكفاءة للقيام بمهامها. والجهود السابقة قد حققت بعض التقدم في هذا الاتجاه. وهناك قراران اتخذهما الجمعية العامة – القرار ١٢٦/٥٨ والقرار ٣١٦/٥٨ – يمثلان خطوتين هامتين لرسم إطار لتنشيط الجمعية. وقد أسهمت نيبال في هذين القرارين من خلال المشاركة النشطة في المفاوضات بشأنهما. وما فتئنا ندعم مقاصدهما لتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها وتحسين أدائها وفاعليتها. ومثلما توخت القرارات، انتخبت الجمعية العامة هذه السنة نواب رئيسها ومكاتب لجانها الرئيسية قبل افتتاح الدورة بوقت كاف. ويتعين ترسيخ تلك العملية في المستقبل أيضا بغية كفالة الانتقال السلس لمكاتب تلك الهيئات. وحدثت أيضا بعض التغييرات في أساليب عمل الهيئات الحكومية

الدولية من قبيل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً اللجان الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد شهدنا بعض الإصلاحات الإجرائية، على سبيل المثال تناول بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات وتجميعها. وقد ساعد أيضا تقليل الوقت المخصص للمناقشة العامة وإلغاء خدمات المؤتمرات بعد أوقات العمل الرسمية في استخدام الموارد على نحو يتسم بالانضباط والكفاءة. وبالطبع كانت هذه الإصلاحات مفيدة في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، ولكنها غير كافية في حدّ ذاتها لكي تجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية من حيث قدراتها ونتائجها.

وقد لاحظنا أيضا أن التغيرات ظلت إجرائية في طابعها بينما لا توجد إصلاحات موضوعية. وهناك حاجة إلى بذل جهود دؤوبة لتزويد الأمم المتحدة بالقدرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ونحن بحاجة إلى مبادرات جريئة لإجراء تعديلات موضوعية أيضاً، ولجعل الأمم المتحدة منظمة لها الرؤيا والوسائل والأدوات اللازمة لمواجهة مشاكل العالم الجديد على نحو يتسم بالحماس.

ونيبال ملتزمة بالعمل مع عاقدي العزم على وضع الأمم المتحدة في صميم تعددية الأطراف وعلى اتخاذ مبادرات إصلاحية جريئة لإنعاش المنظمة. وفي هذا المنعطف، يجب أن تكون الإصلاحات أكثر جرأة في نهجها وأكثر ابتكاراً في مضمونها. ويجب أن تكون شاملة ومتسقة وأيضاً موضوعية ويمكن تنفيذها. وتوفر لنا هذه المناقشة فرصة إيضاح هذه الإصلاحات التي نحتاجها.

ولذلك نحتاج إلى اتخاذ مجموعة من الخطوات لإعادة التنظيم والتنشيط على الصعيدين الإجرائي والهيكلي. وفي العام الماضي، قدم وفد بلدي بعض الاقتراحات التي وصفت باختصار على أنها تجميع وإدماج بنود جدول الأعمال؛ وتكييف جدول الأعمال مع الاحتياجات الناشئة؛ وإدماج وإعادة تنظيم اللجان واللجان الفرعية؛ وتعزيز مكتب رئيس الجمعية؛ وتوزيع عمل الجمعية العامة على امتداد الدورة؛ وتنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة؛ وجعل مخصصات الميزانية تتلاءم مع الأولويات.

وتؤكد نيبال مجدداً وجهة نظرها بأن تعزيز مكتب الرئيس لم يتلق إلا القليل من الاهتمام حتى الآن. ويجب أن نعزز المكتب لكي يصبح أكثر بروزا من حيث الشكل وأكثر موضوعية من حيث المضمون. وينبغي أن يكون للرئيس القدرة والموارد لكي ينفذ المهمة الموكلة إليه بفعالية، وخاصة في متابعة قرارات الجمعية العامة.

ومن شأن التنفيذ الفعال للقرارات على أساس انتقائي أن يعزز سيادة منظومة الأمم المتحدة. فلا يمكن أن نتخيل اليوم تنفيذ ما يقرب من ثلاثمائة قرار تصدر كل عام. ولن يجري التوصل إلى تأييد قوي من الشعوب في جميع أنحاء العالم لأكثر الهيئات تمثيلاً للأمم المتحدة ويزيدها تعزيزا إلا إذا أسفر عمل الجمعية العامة عن نتائج ملموسة. ونحن نؤيد جهود ربط الميزانية بأولويات الأمم المتحدة.

ونبرز أيضا حتمية إيجاد توازن بين متطلبات الرقابة التشريعية والحاجة إلى مرونة إدارية بغية تفعيل نتائج أنشطة الأمم المتحدة إلى أقصى حد.

وأيدت نيبال تعيين الأمين العام لفريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني تحت قيادة رئيس البرازيل السابق السيد فرناندو إنريكي كاردوسو. ويشكر وفد بلادي الفريق على عمله المضني وعلى تقريره الشامل الذي يتضمن اقتراحات قيّمة لتحسين العلاقات المفيدة بين الهيئة العالمية والمجتمع المدني.

ونعتبر أن تحسين هذه العلاقات جزء أيضا من إصلاح الأمم المتحدة. ولا شك أن إنشاء صندوق خاص لتعزيز المجتمع المدني في الجنوب من شأنه أن يسهل مشاركتها في عمل الأمم المتحدة.

إن مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية ضئيلة إذا ما قورنت بمشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة النمو، ولذلك ينبغي زيادتها. ومع ذلك، يؤيد وفد بلدي الرأي القائل إن الجهود المبذولة صوب زيادة مشاركة المجتمع المدني ينبغي ألا تغير الطابع الحكومي الدولي للجمعية العامة والأجهزة الأخرى للأمم المتحدة.

ونعتبر أن تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني يستحق النظر الجاد والدقيق من الجمعية.

وأخيراً يقع على عاتق المجتمع المدني التزام بأن يجعل العالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا للجميع. وقد أقر بتلك الحتمية في عدد من المواثيق العالمية بما في ذلك إعلان الألفية.

ويسر نيبال أن تشارك في إصلاح الأمم المتحدة وفي مساعدة المنظمة على كسب عقول وقلوب الناس العاديين في جميع أنحاء العالم. ونحن نعتقد أن ذلك سيساعد على ترسيخ الأمم لمتحدة رسميا في إطار توافق عالمي في الرأي العام. ومن أجل ذلك يجب أن تركز الهيئة العالمية على تنفيذ قراراتها ومقرراتها بسد الفجوة بين أقوالها وأفعالها.

السيدة نونييز دي أودريمان (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة هوغو شافيز فرياس وشعب جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أشيد برئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة وأن أتمنى له كل النجاح لقيادته أثناء هذه الدورة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أسجل رسميا تقديرنا لمساعي وإنجازات سلفكم، وزير الخارجية جوليان هنت الذي بإعطائه الأولوية للمواضيع المعروضة علينا الآن – تنشيط الجمعية العامة وتعزيز الأمم المتحدة – حفز على إحراز تقدم كبير ينبغي أن يمكّن المنظمة من أن تصبح أكثر فعالية في حل المشاكل الرئيسية للبشرية.

ونؤيد البيان الذي أدلى به سفير البرازيل، بالنيابة عن مجموعة ريو، بصفته أميناً عاماً مؤقتاً. ونود أيضا أن نؤكد مجدداً تأييد وتعاون بلدنا بشأن هذا العمل المهم جدا الرامي إلى تحقيق أهدافنا بكفاءة.

ومن الحيوي أن يكون هناك تغيير في الأمم المتحدة. ويجب أن نجعل ساحاتها السياسية متوافرة على قدم المساواة؛ وأن ننشط الجمعية العامة بوصفها هيئة ديمقراطية وتداولية وصانعة للسياسة على أعلى مستوى في المنظمة؛ وأن نطور دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه أداة لوضع برامج التنمية المخصصة لمكافحة الفقر؛ وأن نبذل جهودنا معا لإنفاذ الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن. وستؤدي تلك التغييرات إلى قدر أكبر من التمثيل والتوازن المؤسسي، وستعزز جدول الأعمال الاجتماعي.

ويكتسي هذا التغيير حتمية حتى أكبر إذا ما راعينا زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة في الآونة الأخيرة. وفي الواقع يتضح جليا اليوم أن نرى قلة العدالة في تكوين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة؛ وخاصة في حالة مجلس الأمن؛ فإن التشكيل الحالي أقل تمثيلاً. وبالنسبة لفنزويلا، كما تعلم الجمعية، إن فكرة إصلاح مجلس الأمن تعني إجراء تعديلات كبيرة وجذرية تتضمن بالضرورة إلغاء حق النقض.

ولقد قرأنا بعناية تقرير الأمين العام، كوفي عنان، رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، والذي يذكر ضرورة توسيع وتعميق العلاقات مع المنظمات غير الحكومية. وقد يسهّل

ذلك المناقشات الحكومية الدولية داخل الأمم المتحدة بشأن مسائل ذات أهمية عالمية.

وبناء على الاقتراحات التي قدمها فريق الخبراء في تقريره، تم تقديم عدد من الاقتراحات لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية. وستواصل فترويلا دراسة تلك الاقتراحات المصممة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية مع الفهم بأن الدول الأعضاء وحدها لها سلطة اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة وأن الحكومات هي الطرف المحاور بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. فضلاً عن ذلك، لم تكن تجربة بلدي مع المنظمات غير الحكومية العاملة في الأمريكيتين هي أفضل تجربة، لأن هذه المنظمات، المسيطر عليها من الخارج، كانت في السنوات الأخيرة جزءاً من خطة امبريالية ومتعددة الجنسيات لزعزعة استقرار مؤسساتنا.

تسلِّم فترويلا بأنه الأمم المتحدة يجب أن تكون أكثر انفتاحا لدى النظر في مختلف القضايا التي تهم المجتمع الدولي لتتمكن من تعزيز وظائفها التنسيقية في جميع أنحاء العالم. بيد أن هذا الانفتاح والتفاعل يجب أن يكونا خاضعين لدراسة أكثر تأنياً ليتسنى لنا تقييم نطاق عواقبهما المحتملة.

تدعم فترويلا وستشجع جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة واحترام مبادئ ميثاقها التأسيسي والتقيد بها. قضايا الأمن الدولي قضايا أساسية ويجب أن تناقش في هذا المنتدى مناقشة مثمرة، تتجنب المزايدات، لتتسنى معالجة الأسباب الجذرية للأخطار – أي المنشأ الحقيقي للأخطار التي تتهدد الأمن. ولدينا نظرة عامة وشاملة للأمن الدولي تستند إلى معايير إنسانية ومتعددة الجوانب تجمع بين العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. ولن نتمكن من تطبيق المعايير التي طورتها الأمم المتحدة لضمان الحقوق والحريات الأساسية للإنسان تطبيقاً صحيحاً إلا من خلال نهج متكامل من هذا القبيل.

يمكن تجنب الحروب والصراعات إذا تمتع الناس بالأمن، المقترن بالحصول على قدر كاف من التغذية والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والرفاه. وإذا ضُمنت هذه العوامل، فإن مجلس الأمن يصبح غير ضروري. ومن شأن وضع جميع هذه الأهداف في سلم أولويات أن يمكننا من تنشيط عمل الجمعية وتعزيز منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهذه مسألة ضرورية ليتسنى لنا التصدي للتحديات التي تفرضها الظروف الدولية الحالية.

الآنسة إنختسيتسغ (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفدي بمناقشة موضوعي تعزيز الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة الهامين مناقشة مشتركة، وهما أول بندين من بنود جدول الأعمال تجري مناقشتهما بعد المناقشة العامة، حيث أكد معظم قادة العالم مجدداً تصميمهم على الإسراع في إصلاح هذه المنظمة العالمية لتتمكن من التصدي بفعالية للأخطار والتحديات الآخذة في الظهور في الألفية الجديدة.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن التقرير الذي قدمه الأمين العام رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتقرير كاردوسو نفسه، يوفران لنا مادة دسمة للتفكير ونحن نمضي قدماً في إصلاح الأمم المتحدة.

يود وفدي أيضاً أن يشكر نائبة الأمين العام على عرضها الواضح لبندي جدول الأعمال المعروضين علينا.

وتتفق منغوليا مع الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومفاده أن توسيع وتعميق علاقات منظمتنا مع المجتمع المدني سيزيد من تعزيز الأمم المتحدة وتحسين نوعية وعمق تحليل السياسات للمناقشات الحكومية الدولية المتعلقة بقضايا

ذات أهمية عالمية. ونرحب بفحوى تقرير كاردوسو المتعلق بضرورة جعل المنظمة العالمية مؤسسة أكثر تطلعا إلى الخارج، مما سيساعد على ربط المسائل العالمية بالمسائل المحلية. وفي السعي لتحقيق هذه الأهداف، يتعين في الحقيقة إقامة شراكة فعالة بين أصحاب المصالح المتعددين.

ولكن، بالنسبة للطرائق المحددة لإشراك المجتمع المدني والتوصيات الأخرى ذات الصلة التي قدمها الأمين العام في تقريره، فإن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء حتى الآن توحي بأنه يلزم إجراء مزيد من الدراسة والمناقشة، مع الأخذ في الحسبان الطابع الحكومي الدولي للمنظمة العالمية الذي لا جدال فيه.

إن تعزيز منظومة الأمم المتحدة مهمة متعددة الجوانب تتضمن، من بين أشياء أخرى، إعادة هيكلة وإصلاح وتنشيط أعمال أجهزتها الرئيسية، وكذلك ترشيد الأمانة العامة. ومما لا شك فيه أن تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن يحتلان أعلى الأولويات من بين هذه المسائل. وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، سيدلي وفدي ببيان منفصل عندما نناقش في جلسة عامة بند جدول الأعمال المتعلق بتلك المسألة.

للمضي قدماً في عملية الإصلاح، يتعين أن تشارك جميع البلدان بنشاط وأن تظهر التزاماً وتصميماً سياسيين حقيقيين، لأننا نؤمن أنه يمكن جعل الأمم المتحدة فعالة بالقدر الذي تريده الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تنتظر منغوليا بفارغ الصبر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديد والتحديات والتغيير، وتوصيات الأمين العام التي ستترتب عليه، لنتمكن مجتمعين من المضي قدماً في عملية الإصلاح باتخاذ خطوات جريئة عندما نحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة.

بالنسبة لموضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة، يتفق وفدي مع الرأي القائل بأن على الجمعية العامة أن تستعيد دورها المركزي بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول ورسم السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الرئيسي لعملية التنشيط المستمرة، التي التزمت، ولا تزال ملتزمة بها منغوليا التزاماً كاملاً.

إننا نشيد بحرارة بالعمل الذي قام به رئيس الجمعية العامة السابق، السيد جوليان هنت ومساعدوه في تنشيط أعمال الجمعية العامة. فقد أثبت القراران، ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اللذان اُعتمدا تحت إدارته الماهرة أنهما حتى الآن أكثر الإجراءات تأثيراً منذ ما يزيد على عقد من الزمن. فقد وضعا الأساس الملموس لزيادة كفاءة وفعالية الجمعية العامة. وعلى الرغم من أهميتهما، ينبغي لنا أن نهدف إلى ما هو أعلى وأن نعمل بنشاط لزيادة تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة للأخذ بنُهُج ابتكارية فعلاً في الشهور القادمة.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن الممارسة التي بدأ العمل بها مؤخراً والمتمثلة في عقد اجتماعات دورية بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز مكتب الرئيس والتطورات المؤسسي لمكتب الجمعية العامة، جميعها بدايات مهمة لتعزيز دور الجمعية العامة.

فضلاً عن ذلك، فإن قيام مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بتقديم تقارير دورية ذات منحى موضوعي عن القضايا الراهنة التي تشغل المجتمع الدولي؛ وزيادة المناقشات المتفاعلة؛ وتحديد مفاهيم أدق لمضمون جدول أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال تجميع البنود ومناقشتها مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات أو إسقاطها من جدول الأعمال؛ وتقليص العدد الكبير للوثائق؛ وصياغة واعتماد قرارات موجزة ومركزة وذات منحى عملي، ستساعد على إحراز

مزيد من التقدم في العملية المستمرة لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقسيم جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة إلى تسعة عناوين رئيسية، تتسق مع أولويات المنظمة، بغية عرض القضايا والتحديات التي تواجه الجمعية على نحو أفضل، وجعل الوصول إلى عمل الجمعية أيسر، وذلك عملاً بأحكام القرار ٣١٦/٥٨. إلا أننا نعتقد أيضاً أنه لا ينبغي لأي جهد ترشيدي أن يضعف بأية طريقة كانت أهمية قضايا التنمية المدرجة في جدول الأعمال، لأنها تتعلق برفاه الشعوب الاقتصادي والاجتماعي، وهي قضايا أنشئت المنظمة من أجلها.

على مدى العقد الماضي، حددت الجمعية العامة، من خلال اعتماد قراراتها، تدابير محددة تهدف إلى ترشيد أساليب عملها وتحسين كفاءتها. وتضفي هذه التدابير ككل مزيدا من التأكيد على ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وعلى تحسين أساليب عملها. ومع أنه كان لها تأثير إيجابي على عمل الجمعية العامة، فإننا نعتقد أنه لا يزال يوجد متسع لمزيد من التحسين الذي يمكن إدخاله على الجوانب المضمونية لتنشيط أعمال الجمعية العامة – أي تعزيز دورها وسلطتها.

في هذا الصدد، يرى وفدي أنه يتعين الاستمرار في استجلاء النُهج الابتكارية ليتسنى رصد متابعة قرارات الجمعية العامة على نحو أفضل، والأهم، للتأكد من أن الدول الأعضاء تنفذها ونعتقد أن بعض الأفكار والاقتراحات المتعلقة بذلك والتي أعرب عنها بالفعل بعض المتكلمين السابقين، تستحق مزيداً من المناقشة والتداول في الشهور القادمة.

كما أننا نتطلع في ذلك الصدد إلى تقرير الأمين العام عن شتى جوانب تنفيذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. ويثق وفد بلادي بأنه سيقدم إلينا توصيات قابلة للتنفيذ من أجل زيادة تنشيط الجمعية العامة.

ختاما، أود أن أقول إننا نؤمن بقيادتكم، سيدي، ونثق بأنكم ستنجحون في توجيهنا نحو العمل الجماعي لجعل المنظمة العالمية أفضل تجهيزا لتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها، والتصدي الفعال للتحديات الهائلة في عالمنا المعاصر. وفي سعيكم إلى تحقيق ذلك، يمكنكم الاعتماد الكامل على دعم وتعاون وفد بلادي المطلقين.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيجيريا بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المشتركة. وأود أن أعرب عن تقدير وفد نيجيريا للأمين العام، كوفي عنان، على مبادراته وجهوده من أجل تعزيز الأمم المتحدة. إن تلك الجهود تتوافق مع القرار ٣١٦/٥٨ وإعلانات مؤتمر قمة الألفية، الذي تعهد فيه زعماء العالم بتعزيز الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها في النهوض بالسلام والتنمية المستدامة في العالم. كما نشيد إشادة خاصة بالسيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، على عمله الممتاز، خاصة في مجال تنشيط الجمعية العامة. وتؤيد نيجيريا أيضا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم حركة عدم الانحياز بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا.

لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في مجال السلام والأمن في العامين الماضيين بفضل دورها الاستباقي المتزايد في التصدي للتحديات العالمية القائمة والناشئة. فذلك عزز كثيرا صورة المنظمة في المجتمع الدولي. وبناء عليه، تتوقع الآن شعوب العالم والمجتمع الدولي الكثير من الأمم المتحدة. وإعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وتعزيزها، عقب تنفيذ تقرير فريق الإبراهيمي، قد أسفرا عن تحسين قدرات الأمم المتحدة على تنفيذ التزاماتها في مجال صون السلم

والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، تستطيع المنظمة نشر عمليات معقدة لحفظ وبناء السلام وإدارتها بفعالية أكبر.

وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الأمم المتحدة في حفظ السلام وبنائه في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وكوت ديفوار. ونؤكد مجددا دعمنا للنهج المتعدد الأبعاد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام القائم على سيادة القانون، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وتشيد نيجيريا بالتزام الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض، خاصة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل. وللبناء على تلك المنجزات المتواضعة، نطلب إلى الأمم المتحدة أن تساعد البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وتوافق آراء مونتيري. كما نطلب إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إظهار نفس الالتزام الذي أظهراه في مجال السلم والأمن في معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تستكشف السبل لحل عبء الدين الذي يشل البلدان النامية، حيث لم يعد باستطاعة المجتمع الدولي أن يتحمل عواقب وضع أصيب فيه بالشلل أكثر من ثلثي أعضائه بسبب وطأة الدين الخارجي.

إن العلاقة بين السلم والأمن، من ناحية، والقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية، من ناحية أخرى، ينبغي أن تنعكس على الاستراتيجيات والنهج السياسية للأمم المتحدة بشأن تلك المسائل. وينبغي تعزيز قدرات الأمم المتحدة في تلك المجالات عن طريق توفير الموارد المطلوبة لمساعدة البلدان النامية.

وتؤدي الأمم المتحدة دورا جديرا بالثناء في بناء شراكات من أجل حل الصراعات والتنمية. وفي ذلك الصدد، ترحب نيجيريا بالشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأطراف الفاعلة غير التابعة للدول، مثل منظمات المجتمع المدني وجماعات أصحاب المصلحة، والجامعات وما إلى ذلك.

ونرحب بالمشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية. وفي ذلك الصدد، يسعدنا التنويه بأن الجمعية العامة واللجان الرئيسية ما زالت تُشرك المنظمات غير الحكومية في مداولاتها وجلساتها وحلقات نقاشها. ونأمل أن يستمر ذلك التطور الصحي لمصلحة وفائدة الجميع. لذلك نؤيد توصية الأمين العام واقتراحه بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، وكذلك تعزيز قدرات الأمم المتحدة المؤسسية على العمل مع المنظمات غير الحكومية.

وتؤيد نيجيريا تنشيط الجمعية العامة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية أكبر، وحسبما ينص عليه الميثاق. ومن شأن هذا التنشيط أيضا أن يعزز قدرة الجمعية على التصدي السريع والحاسم للتهديدات والتحديات العالمية. ونؤكد مجددا دعمنا للتدابير التي اتخذتها بالفعل الدول الأعضاء لإصلاح الجمعية العامة. ونحن جميعا مستفيدون من تحسين تنسيق عمل الجمعية واللجان، وتنسيق الاجتماعات العادية بين رئيس الجمعية العامة ونوابه، وممثلي المجموعات الرئيسية، ورؤساء المجموعات الإقليمية وممثلي الأمين العام، بهدف ضمان التخطيط الأفضل للمؤتمرات. ونؤكد مجددا دعمنا لقراري الجمعية العامة ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اللذين يهدفان إلى زيادة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وننوه مع الارتياح بالقرارين ٣١٦/٥٨ و ٣١٧/٥٨ اللذين أعادت من خلالهما الجمعية العامة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين. ولذلك تناشد نيجيريا الدول الأعضاء إظهار التزامها بهذين

القرارين وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة من خلال دعم العملية المتعددة الأطراف والقرارات الجماعية للأمم المتحدة. وباعتبار الجمعية العامة أهم جهاز تشريعي تمثيلي في الأمم المتحدة، ينبغي أن تؤدي دورها المركزي في السعي إلى تحقيق أهداف ومقاصد المنظمة. ومن أجل ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تبادر إلى إجراء مناقشات أكثر تفاعلية بشأن المسائل الحاسمة ذات الأهمية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقضايا السلم والأمن. وهناك حاجة إلى تبسيط جدول أعمال الهيئة العامة وتحسين أساليب عمل المكتب لتمكينه من القيام بدور أنشط في عمل الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بإصلاح عمل اللجان الرئيسية، تعتقد نيجيريا أنه ينبغي ألا تُختص لجنة بعينها لتطبيق الإصلاح عليها، حيث أن عمل جميع اللجان مترابط ومتشابك. وبالتالي، ينبغي تنفيذ إصلاح اللجان الرئيسية بطريقة كلية.

ختاما، تعتقد نيجيريا أن تعزيز الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة هما مسألتان طويلتا الأجل وتتطلبان وقتا وجهودا جماعية وإرادة سياسية من الدول الأعضاء. ولذلك نؤكد مجددا دعمنا للجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة، ونؤكد للأمين العام على مشاركتنا المستمرة والنشطة في هذه العملية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): نود بداية أن نعرب عن تأييد وفد الجمهورية العربية السورية لما ورد في البيان الذي ألقاه السيد سفير الجزائر الشقيقة يوم أمس بالنيابة عن فريق العمل المعني بإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة التابع لحركة عدم الانحياز.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للدور الذي اضطلع به سلفكم في قيادة المشاورات للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، ونحن على ثقة بأنه تحت قيادتكم، فإن الدول الأعضاء ستكمل تقدمها بهدف إعادة تنشيط الجمعية العامة.

لقد ساهمت الجمهورية العربية السورية بشكل فعال وإيجابي في كل المناقشات التي تمت بهدف تنشيط دور الجمعية العامة، وشارك وفدنا في عملية وضع القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. هذان القراران يجب إيلاء الأهمية الكاملة لتطبيقهما المناسب والفعال والكامل، ونعتقد أن مراقبة تنفيذهما يجب أن تكون محط تركيز الجمعية العامة في هذه الدورة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تنفيذ هذين القرارين قد قطع شوطا مهما بالفعل، إذ تم انتخاب رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية ومكاتبها بشكل مبكر بما سيساهم حتما في تسهيل عمل الجمعية العامة واللجان الرئيسية المختلفة؛ وهو ما بدأنا نتلمس آثاره الإيجابية. كما أن تحديد أطر زمنية لعمل الجمعية العامة أمر يساهم في تسهيل عمل الوفود المختلفة. وسيشارك وفدنا خلال المناقشات المقبلة في التحليل المبدئي لمختلف المراحل التي قطعتها مسيرة التنشيط. إن تقييم المراحل عن قرب سيساهم في إغناء مناقشاتنا بغرض تطوير وسائل عملنا والتحضير للاستعراض الشامل الذي يجب أن يتم خلال الدورة الستين للجمعية العامة، وبما ينسجم مع القرار ٣١٦/٥٨.

تؤكد سورية التزامها بعملية تنشيط الجمعية العامة. ونحن نؤمن بأن فلسفة الإصلاح يجب أن تنطلق من مفهوم أساسي وهو: إن الإصلاح إنما هو وسيلة للتطوير وليس غاية بحد ذاتها. لذلك، يعتبر وفد الجمهورية العربية السورية أن تنشيط الجمعية العامة يجب أن يهدف إلى تمكينها من الاضطلاع بدورها القيادي والمركزي باعتبارها الهيئة التداولية الدولية الأصلح، ومركز اتخاذ القرار الأسلم. ولا بد هنا من التركيز على تمكين الجمعية العامة من أداء دورها

القيادي بوصفها هيئة تشريعية عليا في إطار علاقتها مع غيرها من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الذي تضخم جدول أعماله ليضم مسائل موضوعية تعتبر من الاختصاص البحت للجمعية العامة وللجانها المختلفة.

وفي هذا المجال، تؤمن سورية بأن خطوة مهمة لتنشيط أعمال الجمعية العامة تكمن في البحث عن وسائل وآليات لتنفيذ قراراتها المختلفة. إن عاملا أساسيا لإبراز مصداقية الجمعية العامة واستعادة دورها يكمن في تنفيذ هذه القرارات، وبالتالي، فإن الدعوة إلى اختزال هذه القرارات تنأى عن أية جدية في تنشيط عمل الجمعية العامة، وتهدف إلى تقزيم ومسخ دور الجمعية العامة، عبر تعطيل قسم مهم من أنشطتها. لذلك لا بد من التنفيذ الكامل للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة، وتفعيلها، ووضع آليات مناسبة لمتابعة تنفيذها. إن القيام بذلك، إنما يمثل خطوة صحيحة في سبيل تنشيط أعمال الجمعية العامة، وترسيخ الشرعية الدولية.

وتتابع سورية بكل اهتمام أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي شكله الأمين العام، وهو الفريق الذي سيتناول التهديدات الحالية والمقبلة للسلم والأمن الدوليين وواقع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وتقديم اقتراحات بشأن تعزيز وجودها ودورها. وستشارك سورية في المناقشة التي ستجريها الدول الأعضاء حول ما يتوصل إليه هذا الفريق من آراء ومقترحات.

وفي مسألة تعزيز منظومة الأمم المتحدة، اطلع وفدي على تقرير الأمين العام (A/59/354) المعني بعلاقة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني. وإننا نأخذ علما بتوصيات الأمين العام في هذا المجال. وسيدرس وفدي هذه المقترحات دراسة متأنية وسيناقشها بشكل فعال مع الوفود المختلفة، مع إيلاء الاعتبار الكامل لأهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي لهذه المنظمة في إطار ميثاقها، الأمر الذي ركزت عليه العديد من الوفود في بياناتها أمس واليوم.

وختاما، ما زلنا في منتصف مسيرة تنشيط أعمال الجمعية العامة. وإن المضي قدما للتوصل إلى نتائج مهمة لهذا التنشيط يجب أن ترافقه مسيرة موازية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة عموما، وذلك لجعلها أكثر ديمقراطية وشفافية ولضمان التزام الأجهزة الرئيسية المختلفة بولاياتها.

السيد لطيف (ملديف) (تكلم بالانكليزية): لقد ولدت الأمم المتحدة في الوقت المناسب ومن أجل الغرض الملائم وعلى المنهاج الصحيح. ولا شك أنها، خلال الأعوام الـ ٥٨ الماضية، كان أداؤها جيدا في تحقيق أهدافها. بيد أن الخريطة الجغرافية السياسية للعالم اليوم مختلفة جدا عن الخريطة السياسية لعام ١٩٤٥. فالثورة التكنولوجية وعملية العولمة جعلتا القرية الكونية مجتمعا واحدا يستلزم أن تتخذ المنظمة قرارات معقدة وشاملة بشكل متزايد. وإزاء هذه الخلفية ينبغي أن نجري الإصلاحات في منظمتنا الفريدة التي لا يمكن الاستغناء عنها.

ويؤمن وفدي بأن عزم المجتمع الدولي على إصلاح المنظمة وتنشيطها لم يكن أكبر في أي وقت مضى مما هو عليه الآن. وأعربت العضوية الكاملة للمنظمة تقريبا عن رغبتها في أن تشهد تغييرا كبيرا في طريقة عمل المنظمة. ولا ينكر أحد في هذه الجمعية أهمية الإصلاحات، والجميع تكلموا في وقت أو في آخر بشأن الإصلاح، أو أعربوا عن فكرة أو اثنتين بشأن الموضوع. بيد أننا كثيرا ما شهدنا أنفسنا مربكين عندما يتعلق الأمر بالتفاصيل. وإذا أردنا بجهودنا الإصلاحية أن تتكلل بالنجاح، فينبغي أن نكون جميعا على استعداد لممارسة أقصى المرونة وأن نبدي إرادتنا

السياسية لاستعادة مصداقية المنظمة وشرعيتها بمنح تعددية الأطراف مكان الصدارة.

ووفدي مقتنع بأن الطابع العالمي للجمعية العامة، من حيث المبدأ، يبرر اضطلاعها بأكبر دور محوري في المنظمة. وبالتالي، فإن استعادة سلطة الجمعية وصونها يشكلان أمرا أساسيا إذا أريد للمنظمة أن تكون فعالة. ونؤمن بأن الاقتراحات المختلفة الرامية إلى توحيد وترشيد جدول الأعمال بالنظر في بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات وتجميع هذه البنود من شأنها أن تمكِّن الجمعية من التركيز بشكل أكبر على جوهر المسائل.

ونؤمن أيضا بأن صياغة قرارات الجمعية العامة مع إنشاء آليات متابعة مرافقة لها وكفالة التوافق في الآراء بوصفه أداة لصنع القرار، حيثما يكون ذلك ملائما، من شأنها أن تعزز بشكل أكبر من فعالية الجمعية. وفي ذلك الصدد، يعتبر وفدي اتخاذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ خطوة كبيرة إلى الأمام. والتنفيذ والمتابعة الفعالة للقرارين أمران ضروريان وينبغي إعطاؤهما أولوية قصوى.

إن الإصلاحات التي نفذت حتى الآن في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة بدأت تعطي ثمارها. ومن شأن وجود شفافية أكبر؛ ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛ وتعاون أوثق مع المجتمع المدني في تلك الميادين، أن تعزز، برأينا، التنسيق والمواءمة بشكل أكثر فعالية.

إن الاستفادة من جوانب التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات يمكن، برأينا، أن تساعد المنظمة في تخفيض النفقات وتقليل اعتمادها على الوثائق الورقية. وفي ذلك الصدد، نرى أن تطوير مرافق المؤتمرات أمر لا مفر منه. ومع أن التكاليف الأولية للتحويل قد تكون عالية، فمن شأن مرفق عصري حديث لخدمات المؤتمرات أن يؤدي، برأينا، إلى وفورات وأن يزيد من فعالية وقدرة المنظمة على خدمة أعضائها.

وينبغي أن تكون المنظمة ممولة جيدا ومجهزة جيدا ومهيكلة جيدا في جميع الأوقات. فالإصلاحات لن تفيد ما لم تكن مدعومة بكل من الموارد المالية والموارد البشرية الكفوءة. وإن الوفاء بالتزاماتنا الإلزامية بتسديد أنصبتنا المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد يتسم بأهمية حيوية. وإذا ظل التدفق المالي للمنظمة متذبذبا ولا يمكن التنبؤ به، فلا يجوز لنا أن نتوقع منها أن تنفذ ولايتها بفعالية.

والتغيير في الأمم المتحدة، الذي استحدث لتلبية احتياجات سكان العالم السريع التغير والوفاء بآمالهم وتطلعاتهم، أمر لا غنى عنه ويجب علينا جميعا أن نرحب به. ومما لا شك فيه أنه كلما كانت الأمم المتحدة أكثر تمثيلا، كلما كانت أكثر ديمقراطية؛ وكلما خضعت الأمم المتحدة لمساءلة أكبر، كلما كانت أكثر كفاءة، وبهذا تعود بالفائدة علينا جميعا، الصغير والكبير، الضعيف والقوي، الغني والفقير.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): إن القضايا التي تواجه المجتمع الدولي عديدة ومعقدة وتضاف إليها كل سنة قضايا جديدة، بما فيها التحديات والتهديدات. وفي هذا العام، تجد الأمم المتحدة نفسها مرة أخرى مثقلة بمجموعة متنوعة من القضايا، ابتداء من الجوع والفقر وانتهاء بالأمن والإرهاب ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولقد أصبح العبء أثقل بكثير حقا. والأمم المتحدة تمر بمرحلة حاسمة من تاريخها، بل إنها وصلت إلى مفترق طرق. لذلك، فإن الدعوة إلى إصلاح وتنشيط أنظمة الأمم المتحدة وهياكلها جاءت في الوقت المناسب وتستحق تأييدنا.

وفيجي، مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة، تعلق أهمية كبيرة على عملية الإصلاح وتؤكد مجددا استعدادها للمشاركة في العمل على كفالة تحسين أنظمة الأمم المتحدة وهياكلها حتى تتمكن من مواجهة التحديات النابعة من الدول الأعضاء وشعوبها. ومما يدعو إلى الارتياح ملاحظة أن الإصلاح قد حدث، والفضل يعود إلينا أيضا، نتيجة لتدخل الدول الأعضاء في الوقت المناسب بدعم وإرشاد من الأمين العام ورؤساء الجمعية العامة، وليس استجابة للضغوط الخارجية.

ويجب على الأمم المتحدة أن تظل دائمة الاستجابة والتطور مع الزمن إذا أرادت أن تبقى جديرة بدورها، المنصوص عليه في وثائقها التأسيسية. ويجب أن تبقى ذات أهمية للجميع، لا سيما للدول النامية الصغيرة مثل فيجي، التي تنظر إلى الأمم المتحدة بوصفها شعاعا من الأمل. لذلك، فإن التحدي الأكبر يتمثل في كفالة أن تفضي الإصلاحات إلى ولادة جديدة لأمم متحدة أكثر قوة واستقلالية وديمقراطية، بالكامل يمكنها أن تستجيب بفعالية للعالم المتغير وتظل في نفس الوقت متمسكة بالقيم الجوهرية لتنمية الإنسان.

ولئن كانت فيجي، كسائر الدول الأخرى، تتطلع بكثير من التفاؤل إلى نتائج عمل الفريق الرفيع المستوى، فإن اهتماماتنا تظل منصبة على التنمية والحاجة إلى كفالة أن تبقى التنمية في مقدمة جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي حين أننا نتفق تماما على أن السلم والأمن الدوليين والقضايا الجديدة كلها تتسم بالأهمية، إلا أن ذلك ينبغي ألا يثبط عزيمتنا على مواجهة القضية المركزية ألا وهي التخلف الإنمائي. والأمم المتحدة بحاجة إلى التأكيد من جديد على أنها وسيلة رئيسية للتنمية تجري فيها صياغة وتنفيذ قرارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المهمة.

وبالنسبة لقضية توسيع علاقات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، يتضمن تقرير الأمين العام وتقرير فريق الشخصيات البارزة بعض التوجيهات حول شراكات وعلاقات فعالة في ذلك المجال. ويقوم وفدي بدراسة التقريرين، لكننا نؤمن عموما بأن الأفكار والتوصيات المعرب عنها فيهما بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتشاور قبل اتخاذ أي قرارات موضوعية. ولئن كنا نقدر أدوار المجتمع المدني في تأييد قضايا الدول النامية ونتفق إلى حد ما مع توصيات الأمين العام، نقترح مع ذلك إمعان النظر في مدى مشاركتها للحيلولة دون تعريض الولايات السياسية وقدرات صنع القرار للدول الأعضاء للخطر، أو التقليل من شأنها.

ونؤمن بأن أمامنا فرصة تنطوي على تحد بأن نعود إلى القضايا المهمة المعروضة على مؤسستنا. ولئن كانت عملية الإصلاح عملية لا نهاية لها، فإن على الأمم المتحدة أن تؤكد لأعضائها أن الإصلاح الحالي سيكون معلما على الطريق الذي ينقل المنظمة إلى القرن الحادي والعشرين، ويحدث تغييرات تكون مقبولة لدى الجميع. ونحن نعي بالتأكيد ملاحظة الأمين العام بأن التاريخ سيصدر علينا حكما قاسيا إن لم نؤد عملنا على خير وجه.

السيد دانش – يزدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إن تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة قضيتان كبيرتان مترابطتان في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن على ثقة، سيدي، بأن مساعينا الجماعية، تحت قيادتكم المقتدرة والحكيمة، لمعالجة هاتين القضيتين المهمتين ستأتي بنتائج إيجابية ومثمرة. ولبلوغ تلك الغاية بُذلت جهود كبيرة، لكن لا يزال هناك المزيد للقيام به.

اسمحوا لي ألا أفوت هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لرئيس الجمعية العامة السابق، السيد جوليان

هنت، على جهوده الدؤوبة التي بذلها خلال الدورة الثامنة والخمسين، والتي أفضت، في جملة أمور، إلى اتخاذ القرارين المهمين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. إننا نعتبر القرارين خطوة إيجابية نحو التوصل إلى فهم مشترك حول القضايا البالغة الأهمية هذه. ونحن على استعداد لدعم ذلك المسعى والمشاركة فيه.

إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به سفير الجزائر، باسم حركة عدم الانحياز، بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. لكنني أود أن أشرح بالتفصيل موقف وفدي من النقاط التالية.

ويجب اعتبار تنشيط الجمعية العامة، الذي يكمن من دون شك في جوهر إصلاح المنظمة، عملية ديناميكية ومستمرة. وإن عنصري هذه العملية – وهما تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها – أمران ينبغي أن يتما بالتوازي. وفي سياق تنشيط الأمم المتحدة، فإن الوضع المركزي للجمعية العامة، باعتبارها أكثر محافل الأمم المتحدة ديمقراطية لأنها تتألف من الدول الأعضاء كافة، ينبغي تحسينه في إطار منظومة الأمم المتحدة وتماشيا مع أحكام الميثاق. وهذه الخطوات ستعزز وضع الجمعية العامة وتزيد من فعاليتها.

إن القرار ١٢٦/٥٨ يورد عددا من الأفكار الهامة والمفيدة الرامية إلى تحسين عمل الجمعية العامة. وعلاقة العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة تحظى باهتمام خاص. وكما نص عليه القرار، فإن تحسين جودة التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وكذلك الإحاطات الإعلامية التي يقدمها بانتظام رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة حول أعمال المجلس فضلا عن عقد اجتماعات دورية بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية كفالة تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق والتكامل في برامج عمل تلك الأجهزة الثلاثة، هي عناصر رئيسية في عملية تنشيط الجمعية العامة. علاوة على ذلك، تم التأكيد على أهمية قيام رئيس الجمعية العامة بتقديم إحاطات إعلامية للدول الأعضاء حول نتائج هذه الجهود.

وفيما يتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، لا يسعني إلا أن أعرب عن تقديرنا للمبادرات التي قام بها الأمين العام. فمن خلال إيلاء الأهمية لتقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، نعتقد أن هذا الفريق قد أوكلت إليه مسؤولية جسيمة ومضنية. وبالتالي فإننا نتوخى أن تعتمد توصياته على تصور موضوعي وحقيقي للتهديدات والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. كما نعتقد أن تلك التوصيات ينبغي ألا تحيد بأي حال من الأحوال عن القواعد والمبادئ الأساسية لهذه المنظمة العالمية. ومن الواضح أن الدول الأعضاء ستتخذ القرار النهائي بشأن الجوانب الموضوعية والإجرائية لتلك التوصيات.

وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/354، الذي جاء ردا على تقرير الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، والذي يقترح فيه الأمين العام عددا من التوصيات الهامة التي تتطلب عناية بالغة من جانبنا، على نفس القدر من الأهمية. ونعتقد أنه ينبغي تخصيص الوقت الكافي للنظر بعناية في اقتراحات الأمين العام بغية إزالة جوانب الغموض التي يظهر أنها شابت التقرير. لذا نود أن نتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في مرحلة أخرى.

وباختصار، إننا نؤيد رأي الأمين العام ومفاده أن من المجدي أن نفتح الباب أمام مشاركة أوسع من طرف المنظمات غير الحكومية المعتمدة في الأعمال العادية للجمعية العامة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن لا ننسى الطابع

الحكومي الدولي لهذه الهيئة. وفي رأينا، يعتبر اعتماد المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة من أهم القضايا التي يتعين معالجتها بعناية. كما أن اقتراح الفريق في هذا الشأن أدى إلى قدر كبير من الانزعاج والقلق لدى الكثير من أعضاء هذه المنظمة. وقد لا يكون الوضع الحالي مرضيا، غير أن تعليقات الفريق بخصوص عمل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ليست مشجعة كذلك. إننا نؤمن إيمانا قويا بأن اللجنة، بوصفها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هي المحفل المناسب للنظر في اعتماد المنظمات غير الحكومية والموافقة عليه. ومن المؤسف أن الفريق لم ينجح في تقديم مقترحات ذات جدوى لإصلاح وتبسيط أعمال اللجنة من أجل تحسين عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية.

وبشأن مسألة تبسيط عملية التخطيط ووضع ميزانية الأمم المتحدة، فإننا نلحظ بعض التدابير الهامة التي اعتمدت في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. إلا أنه بسبب بعض العيوب التي شابت الوثيقة، لم يكن بوسع لجنة البرامج والتنسيق أن توصي بالمصادقة على الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأوصت بأن تنظر الجمعية العامة في موجز الخطة في دورتها التاسعة والخمسين. وإننا نعتقد أن موجز الخطة ينبغي أن يكون متوازنا وأن يأخذ في الاعتبار كل الولايات التشريعية ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها على المستوى الدولي.

ونأمل أن يكون ممكنا ربط الإطار الاستراتيجي المنقح بمخطط الميزانية وبنظام معزز للتقييم والرصد. وإننا نؤكد على أن نتائج هذا العمل الشامل ينبغي في نهاية المطاف أن تحسن المساءلة وتساهم في المشاركة الحكومية الدولية في العملية بشكل فعلي، بما يضمن تحقيق أفضل النتائج من خلال التنفيذ الفعلي للولايات.

أخيرا، فيما يتعلق بإصلاح إدارة الموارد البشرية، ومع الإحاطة علما بالقرار الجامع الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الشأن في دورتها الخامسة والخمسين، نأمل أن تتمكن الإصلاحات المستمرة في هذا المجال من تحسين التوزيع الجغرافي المنصف وكذلك نظام العدالة الداخلية في الأمانة العامة.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): باسم وفدي، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لترؤس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وبفضل قيادتكم الرشيدة، ستتوصل هذه الدورة دون شك إلى نتائج مثمرة.

إن وفدي مسرور اليوم لتناول مسألة تنشيط الجمعية العامة. ويود وفد بلدي، في ذلك الصدد، أن يشيد بالأمين العام لمبادرته الرامية إلى تعزيز المنظمة، وأن يهنئ أيضا السيد جوليان هنت على قيادته الدورة الثامنة والخمسين، وعلى جهوده الرامية إلى التركيز على تنشيط الأمم المتحدة، مما أعطى زخما للمناقشات الجارية اليوم.

إن تايلند، بوصفها عضوة في حركة عدم الانحياز، تود أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم للجزائر باسم مجموعة حركة عدم الانحياز.

يؤمن وفدي بأن الجمعية العامة ينبغي لها بل ويمكنها أن تقوم بدور بناء لحل المشاكل الدولية وكذلك بعض القضايا الأمنية غير التقليدية. وعلى هذا الأساس، فإن وفدي يدعم بالتالي العملية الطويلة الأمد الجارية من أجل تنشيط الجمعية العامة، لأن التحديات الحالية الجديدة تتطلب آليات قادرة على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. والكثير من هذه التحديات لا سابق لها و لم يتطرق إليها الميثاق عندما اعتمد في عام ١٩٤٥. ويجب أن تكون هذه الآلية قادرة

على العمل بكفاءة وفاعلية حتى تتصدى للتحديات التي تواجهها حاليا.

إن تنشيط الجمعية العامة ينبغي أولا أن يعزز دورها في حل المشاكل المتعلقة بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، وذلك من خلال زيادة التعاون والتماسك بين الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، إن دور الجمعية العامة ينبغي ألا يطغى عليه دور مجلس الأمن لأن القضايا التي تتطرق إليها الجمعية العامة لا تقتصر على أمن الدول. وبالتالي، فإن الجمعية العامة، عند تطرقها إلى قضايا الأمن غير التقليدية، تحتاج إلى المشاركة الكاملة لكل الدول الأعضاء في عمليتي اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وخلال السنوات الإثنتي عشرة الماضية، اتخذت الجمعية العامة ٩٤ قرارا تتعلق بتنشيط عملها، لكن لم يتم تنفيذ إلا أقل من نصفها. وثمة حاجة مستعجلة إلى التزام حقيقي للدول الأعضاء بضمان التنفيذ الكامل لعملنا من أجل مستقبل أفضل لهذه المنظمة العالمية. ويود وفد بلادي أن يرى التنفيذ التام لقرارين هامين هما ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ الأمر الذي يشكل خطوة أخرى نحو تنشيط الجمعية.

إن وفد بلادي مسرور لرؤية أساليب عمل الجمعية العامة واللجان الأساسية يطالها التحسين. فنظام التصويت في اللجنة الأولى، على سبيل المثال، يشكل مثالا جيدا على كيفية تبسيط عمل الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي السماح للجان الرئيسية باستعراض قراراتها من أجل اختيار تلك التي ترغب في التفاوض بشأنها. وسيكون هذا النهج أقل استهلاكا للوقت وسيمكن الدول الأعضاء من التركيز على القرارات التي تحتاج حقيقة إلى إجراء مفاوضات باهتمام. وبالنسبة إلى القرارات التي تتطلب استكمالا فحسب، يمكن وضع قائمة لتحديدها وتقديم تفاصيل عن المعلومات الجديدة المتعلقة بها.

ويرى وفد بلدي ميزة في تنشيط أساليب عمل الجمعية العامة من خلال تجميع القضايا لمناقشتها في اللجان الرئيسية، وهي ممارسة تم إدخالها في العديد من اللجان الرئيسية. وسيتيح هذا النهج للجان الرئيسية أن تدرس في نفس الوقت وبشكل أقل استهلاكا للوقت قضايا يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا.

وعند دراسة القضايا والقرارات المعروضة للمناقشة في اللجان الرئيسية، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على أن الوثائق التي من المقرر مناقشتها يجب أن يتم تعميمها قبل النقاش بوقت كاف. وهذا التقييم المبكّر يدعم النقاش، حيث سيتسنى للدول الأعضاء مزيد من الوقت لدراسة القضايا وكذلك مناقشتها مع عواصمها.

وثمة نقطة أخرى تستحق الدراسة هي آلية متابعة القرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة. ويرى وفد بلادي أن مقدمي مشاريع القرارات والمشاركين في تقديمها ينبغي أن يضطلعوا كذلك بدور بناء في متابعة أي تقدم يتم إحرازه قبل تقديم مشروع قرار يتعلق بنفس القضية إلى الجمعية العامة في الدورة التي تلي. والمقصود من مثل هذه المسؤولية لا مجرد أن تكون لدينا قرارات، وإنما كذلك تنفيذها الكامل. كما ترى تايلند أنه يجب إقامة آلية استعراض لمساعدة الجمعية بشكل دوري على تقييم ما إذا كان تم تنفيذ عملية التنشيط بشكل تام يُظهر آراء وتعليقات الدول الأعضاء. ويمكن لآلية من هذا القبيل أن تكون على شكل فريق استشاري من الدول الأعضاء المهتمة.

بعد قولي هذا، يجب ألا ننسى أن المقصدين الرئيسيين للأمم المتحدة هما تعزيز السلام والأمن، وكذلك النهوض ببرنامج عمل التنمية. وعلى الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة أن تتقدم معا وتواجه التحديات وهي متحدة وبطريقة غير صدامية. ومع أخذ هذين المقصدين في الاعتبار، ينبغي القيام بعملية تنشيط الجمعية بهدف تعزيز هذين المقصدين.

وفيما يتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بعلاقات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، برئاسة الرئيس البرازيلي السابق، السيد فرناندو هينريكي كاردوسو، بهدف استعراض الممارسات الحالية فيما يتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلادي أن يشيد بتقرير كاردوسو على تقديمه مساهمة ثمينة من خلال عدد من التوصيات لتعزيز إصلاح الأمم المتحدة، وكذلك بتقرير الأمين العام استجابة لتقرير كاردوسو والذي تضمن بدوره مجموعة من المقترحات الهامة.

وبعد دراسة التقرير باهتمام كبير، يرحب وفد بلادي بتوصية الفريق التي مفادها أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تصبح منظمة أكثر انفتاحا على الخارج. ويعتقد وفد بلادي، من حيث المبدأ، أن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يمكن أن يضطلعا بأدوار أهم في قضايا متعددة ضمن إطار الأمم المتحدة والمجتمع القائم اليوم. فما يقدمانه من معلومات وخبرة ومشاركة نشطة أثبتت بالفعل أنها أساسية في العديد من المجالات. وتلك القضية تستحق تداولا أكثر بشأنها ودراسة مستفيضة لتحديد الأدوار الأكثر ملاءمة ولتحديد صلتها بالروابط القائمة مع الأمم المتحدة.

كما يؤيد وفد بلادي جهود الأمم المتحدة للربط بين ما هو عالمي وما هو محلي. ويعتقد وفد بلادي أنه لا يمكن الوفاء بجدول الأعمال العالمي، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، من طرف الحكومات لوحدها. فمشاركة القطاع الخاص على كل المستويات، بما في ذلك على المستوى غير الحكومي، هي أيضا أساسية للنجاح، بما أن مشاركة ذلك القطاع، باعتباره من ذوي المصلحة، ستكون مؤشرا هاما إلى إتمام الوفاء بالأهداف أم لا.

وختاما، يتعهد وفد بلادي بالدعم التام للجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وتنشيط عمل الجمعية العامة، ويؤكد للأمين العام ولكم، سيدي، على استمرار مشاركته النشطة في العملية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): خلال الشهور الأخيرة هذه، ركّز الرأي العام والدول الأعضاء على حد سواء وبحق على هيكل هيئات الأمم المتحدة. وينطوي مثل هذا النقاش دوما على مسألة ما إذا كان هيكل وعمل المنظمة كافيين لتحقيق أهداف الميثاق والوسائل التي يمكننا الاعتماد عليها لتنفيذها. وذلك المعنى تحديدا هو الذي نعطيه للنقاش الجاري بشأن تعددية الأطراف الفاعلة: القدرة على القيام بالمهمات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة التي تم تسليط الضوء على بعضها في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب أن يتم تكييف هذه المنظمة لتحقيق أهداف عالمية، كونها تتصف بعضوية عالمية. ونعرف من التجربة أن شكل الحياة السياسية والتأثير الذي تمارسه السلطة العامة ليسا دائما في مستوى مهمة النهوض بالصالح العام. واليوم، يواجه الصالح العام العالمي مشاكل ذات أبعاد عالمية – مشاكل لا يمكن حلها بالتالي إلا من خلال سلطة تملك القوة والتنظيم والوسائل التي توازي تلك المشاكل والتي يمتد مجال نشاطها عبر العالم. وهكذا، ينبغي صياغة هيئات المجتمع

الدولي بحيث تصبح قادرة على تحقيق الصالح العام بسبل ووسائل ملائمة للظروف التاريخية المتغيرة.

ولحد الآن، ركز النقاش على مجموعة من الأسباب والدوافع والأفكار القيّمة بشأن الهندسة المؤسسية للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، لعل النقطة الأساسية التي أود أن أعيد ذكرها هي أن الهياكل يجب أن تعكس الوظائف. أما فيما يتعلق بإصلاح الهيئات، فإن وفد الكرسي الرسولي يود أن يقترح بعض النقاط المرجعية.

إن تعزيز منظومة الأمم المتحدة يتضمن الاعتراف بأن المنظومة أسست على التعاون بين الدول، وليس التنافس، وتغذيها بشكل نشط الإرادة البنّاءة، والثقة، والوفاء بالالتزامات، والتعاون بين شركاء متساوين ومسؤولين إزاء بعضهم البعض. وجعل تلك المبادئ التأسيسية أمرا لا رجعة فيه هو المهمة الأولى.

والأمر الأساسي هو إدراك مبدأ أن كل الدول متساوية من حيث الكرامة في طبيعتها. ونعرف جيدا في هذه المؤسسة أن الدول، وإن تفاوتت كثيرا في التقدم المادي والقوة العسكرية، تعي كلها المساواة القانونية القائمة بينها. ولكن صحيح أن الأمم التي بلغت درجة متفوقة في التقدم العلمي والثقافي والاقتصادي تقع عليها مسؤولية المساهمة بشكل أكبر من أجل الصالح العام. ومن وجهة أقرب إلى التطبيق العملي، ينبغي لدى إعادة تشكيل هياكل هذه المنظمة وإعادة التفكير في إجراءاتها أن تؤخذ عدة معايير ضرورية في الاعتبار هي: تمثيل الهياكل وشمولها؛ عدم التحيز في الإجراءات وكفاءتها وفعاليتها؛ والقابلية للمساءلة والتجاوب بشأن النتائج.

ومشروعية القرارات المتخذة في الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، تستمد في نهاية المطاف، شأنها شأن أي هيئة سياسية، من دعامتين: درجة التمثيل ومداه؛ وعملية اتخاذ القرار. ولذلك سيتجه صنع القرار، بصفة عامة، نحو تحقيق مزيد من توافق الآراء في المداولات.

ولأسباب عملية، من الواضح أنه لا يمكن تنظيم جميع هيئات الأمم المتحدة حسب نموذج الجمعية العامة. بيد أن هذا لا يعني أن مجموعة المبادئ والمعايير التي أشرت إليها من فوري لا تنطبق على مجلس الأمن، بل على العكس تماما من ذلك، لدى إعادة تشكيل هذه الهيئة، يمكن اعتبار أن تكوينها ينبغي أن يمثل قدر الإمكان سكان العالم، والمناطق الجغرافية السياسية، ومختلف مستويات التنمية الاقتصادية، ومختلف الحضارات. وقد لا تكون هذه القائمة كاملة، ولكنها تشمل المعايير التي لا غنى عنها لتحسين مصداقية مجلس الأمن وفعاليته بعد إصلاحه. وأخيراً، من المهم أن يُنظر في القدرة الفعلية على الإسهام بقدر كبير في تحقيق الأهداف التي تشكل أولوية للغالبية العظمى من الدول الأعضاء والإرادة السياسية لهذا الإسهام.

وفي الوقت ذاته، كما جاء في توصية فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تقريره إلى الأمين العام، يلزم أن تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر تطلعا إلى الخارج، قادرة على الإصغاء بمزيد من العناية لاحتياجات المجتمع العالمي ومطالبه.

وفي هذا السياق، تطرأ ببالنا توصية الفريق المذكور بالربط بين العالمي والمحلي. ويمكن تفسير هذا المعيار بأنه صيغة حديثة لفكرة التبعية المعروفة، والتي كانت علامة بارزة أخرى في عملية الإصلاح. والواقع أن معظم المشاكل في عالم اليوم، نظرا لخطورتها واتساع نطاقها وإلحاحها، كثيرا ما يستعصي حلها على حكام فرادى الدول بأي درجة من النجاح. وفي الوقت ذاته، يجب أن نوضح أن الغرض الأساسي للأمم المتحدة يتمثل في تهيئة ظروف عالمية يتسنى فيها بقدر أكبر من الأمن للسلطات العامة في كل دولة من

الدول، ولمواطنيها، وللفئات الواقعة بينهما، الاضطلاع بمهامها، والوفاء بواجباتها، والمطالبة بحقوقها.

ونرجو ألا يعيننا إصلاح هذه المؤسسة على تحقيق أهدافنا المشتركة فحسب، بل أن يضفي على الأمم المتحدة السلطة الضرورية، من حيث المصداقية والشرعية الأخلاقية، للعمل من أجل خير المجتمع العالمي. فذلك بالتأكيد هو السبب الأول لوجود الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أقول إن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السناتور سيرجيو بايز فيردوغو، قد اضطر للوجود في شيلي اليوم لاقتراع هام في البرلمان. لذلك فإني سأُلقي بيانه بالنيابة عن الاتحاد.

”أود أن أشير إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ تقرير فريق الشخصيات البارزة بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما فيه البرلمانيون والقطاع الخاص.

”ولعلي أبدأ بالإشارة إلى أمر بديهي، هو أن البرلمانات تختلف اختلافا تاما عن المجتمع المدني ولا تنتمي إلى تلك الفئة. وأرى أن أعضاء الفريق قد اعترفوا أيضا بضرورة الأخذ بنهج مستقل تماما إزاء البرلمانات بعد أن بدأوا في عملهم، وخاصة حين عادوا إلى المصطلح الأكثر تقليدية وهو المنظمات غير الحكومية، على النحو الوارد في المادة ٧١ من الميثاق، مستبعدين البرلمانات بذلك تماماً من تلك الفئة.

”وفي ضوء ما تقدم، أرحب رغم ذلك بنطاق تقرير كاردوزو ورؤيته. ونرى أنه مصيب في توجيه الاهتمام إلى ضرورة أن توطد الأمم المتحدة وتتوسع في علاقات العمل بينها وبين الدوائر البرلمانية الدولية. وهناك ثلاثة أسباب لذلك، سوف أتناولها بالتفصيل في هذه الملاحظات. الأول هو أن العجز في الديمقراطية الذي يواجه الأمم المتحدة حاليا لا بد من إيجاد حل له. والثاني هو ضرورة حشد وعي أفضل ودعم أكثر نشاطا من جانب البرلمانات الوطنية لأعمال الأمم المتحدة. وأخيرا، نرى من الأمور الحتمية أن يُسمع صوت الشعوب، الذي تعرب عنه من خلال ممثليها المنتخبين، بمزيد من الوضوح في هذه الهيئة الهامة.

”وهذه فكرة ندعو لها في نطاق الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنين طويلة، وقد بذلنا جهوداً كبيرة بهدف تحقيقها، سواء داخل المنظمة أو في البرلمانات الوطنية التي ننتمي إليها. والواقع أن هذا يندرج في صميم ولايتنا. فالاتحاد يحشد دعما برلمانيا كبيراً للعمل الدولي، وبوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات فإنه المؤسسة العالمية الوحيدة التي يمكنها تعبئة العمل البرلماني على صعيد العالم. ونفعل ذلك لكوننا على اتصال دائم مع جميع البرلمانات.

”وقد اعترف إعلان الألفية منذ أربعة أعوام بضرورة المضي في تعزيز التعاون بين البرلمانات والأمم المتحدة، وأوصى بأن يتم ذلك من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت تلك من النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات الذي عقده الاتحاد، وانعقد هنا في نيويورك قبل ذلك بفترة لا تتجاوز بضعة أيام. وكان رؤساء البرلمانات خلال ذلك المؤتمر قد تعهدوا بالالتزام إزاء الأمم المتحدة

والدعم لها، وخاصة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأعربوا عن تصميمهم على تعزيز البعد البرلماني للتعاون الدولي، الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه.

”وفي إصدار رؤساء الدول أو الحكومات تلك التوصية في إعلان الألفية اعتراف منهم بالدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي. وهم، علاوة على ذلك، لم يحاولوا تغيير طابع الأمم المتحدة، التي ما زالت وسوف تبقى منظمة حكومية دولية، كما أنهم اعترفوا بأن العمل البرلماني فيما يتعلق بالتعاون الدولي يجب أولاً وقبل كل شيء أن يجري على الصعيد الوطني.

”وعودة إلى فريق كاردوزو، فإن التقرير مدعاة لقلق البرلمانات ولمنظمتها الدولية، أي الاتحاد البرلماني الدولي، لأنه يوحي بأن الأمم المتحدة، وهي مؤسسة حكومية دولية، ينبغي أن تستحدث هياكل برلمانية خاصة بها. وواضح أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ازدواجية مع الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني في الوقت الحاضر. ولكن أهم من ذلك أنه يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات في الجناحين التشريعي والتنفيذي للحكومة. ومجمل القول إن الاتحاد يرى بقوة أنه من غير المناسب تماما أن تنظر الأمم المتحدة في تنظيم أعمال أعضاء البرلمان. وإذا كان الهدف بالفعل هو سد فجوة النقص في الديمقراطية وتقريب صوت الشعوب إلى الأمم المتحدة، فمن المهم أيضا أن نفعل ذلك على الوجه الصحيح.

”لكل تلك الأسباب، أخذ القادة البرلمانيون على عاتقهم التشاور على نطاق واسع في عواصمهم وداخل برلماناتهم حول أفضل كيفية لتقديم التوصيات الموضوعية لفريق كاردوزو. وهم، من الوجهة العملية، يعتزمون توجيه هذه المشاورات من خلال الآلية التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، الذي يرجون عقده هنا في مقر الأمم المتحدة في أوائل أيلول/سبتمبر من العام المقبل، قبل افتتاح الدورة الستين للجمعية العامة. وسيكونون بذلك في وضع يسمح لهم بتقديم نتائج المشاورات التي يجرونها خلال النصف الثاني من العام القادم للجمعية.

”وسيركز المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات على تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. وسيتناول مسائل من قبيل التعاون بين البرلمانات والأمم المتحدة، ولكنه سيقدم أيضا تقريرا مرحليا عن المساهمات البرلمانية في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. علاوة على ذلك، فهو سيحاول إعداد إطار مرجعي عن الديمقراطية البرلمانية. وكما هو الحال دائما، فنحن نعمل عن كثب مع الأمانة العامة لإنجاح هذا الاجتماع المشترك.

”لقد تفحصنا بعناية تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات فريق كاردوسو. ونتطلع إلى العمل الوثيق معه ومع الأمم المتحدة، وذلك من أجل وضع آليات فعالة لتفاعل أقوى بين البرلمانات والأمم المتحدة.

”إن الجمعية ١١١ للاتحاد البرلماني الدولي اختتمت جلساتها في جنيف الأسبوع الماضي. وفي تلك المناسبة، اجتمعنا بالمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أقمنا معه علاقة عمل وطيدة على مدى

الأعوام، بهدف إيجاد تركيز عالمي على عمل البرلمانات بشأن الإيدز. ومعا، قمنا بوضع وتنفيذ عدة مشاريع هامة، بما في ذلك نشر دليل البرلمانيين الذي يركز حصرا على تطوير تشريعات مناسبة وممارسات جيدة وسياسات موصى باتباعها لمكافحة الفيروس/الإيدز. وهناك مشاريع جديدة في قيد الإعداد للمستقبل، وتشمل إنشاء لجنة برلمانية مختارة خاصة لمكافحة الفيروس/الإيدز على المستوى العالمي.

”وبانتظار الاجتماعات رفيعة المستوى التي سوف تعقد في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، اتفقنا مع الدكتور بيتر بيوت، على إيلاء اهتمام خاص لمسألة دور ومسؤولية البرلمانات في مكافحة الفيروس/الإيدز بمناسبة انعقاد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مانيلا في نيسان/أبريل من العام القادم. إن النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي ستنتج عن تلك الجمعية سوف يتم إدراجها في عملية الأمم المتحدة الحكومية الدولية، وسوف نطلعكم عليها بالتأكيد هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

”وفي الختام، اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على قيادة دولتكم، ليس هنا في الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا في الاتحاد البرلماني الدولي حيث أن غابون ما فتئت كانت عضوا فاعلا وقيّما فيه لعدة أعوام. إن رئيس برلمان غابون سيسافر إلى نيويورك بعد أسبوعين بالتحديد للمساهمة في جلسة الاستماع البرلمانية التي تجريها سنويا في الأمم المتحدة. ثم سنقوم نحن بالسفر إلى ليبرفيل في أيار/مايو ٢٠٠٥ لحضور الاجتماع التحضيري الثالث والأخير لمؤتمر القمة البرلمانية في العام القادم. وكما هي العادة دوما، نحن نعرف أن باستطاعتنا الاعتماد على دعم دولتكم الكامل“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذه البنود من جدول الأعمال.

بهذا البيان الأخير، اختتمنا إذا هذه المناقشة المشتركة للبند ٥٢ من جدول الأعمال بخصوص تنشيط أعمال الجمعية العامة، والبند ٥٤ من جدول الأعمال بخصوص تعزيز منظومة الأمم المتحدة. وكما تدرك الجمعية فإن هذين البندين ليسا جديدين بأي حال من الأحوال. فهما مدرجان في جدول أعمالنا منذ عدة سنوات. وقد خصصنا لهما بالفعل اثني عشر قرارا بما في ذلك القراران ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ في سياق الدورة الثامنة والخمسين تمت الإشارة إليهما من قبل جميع المتكلمين.

إن تقرير الأمين العام عن المجتمع المدني، والذي عرضته نائبة الأمين العام السيدة لويز فريشت، تضمن مقترحات محددة تقتضي أن نوليها عنايتنا التامة.

ومن هذه البيانات، نلاحظ النقاط الرئيسية التالية فيما يتعلق بالتنشيط. لقد جاءت البيانات استمرارا للمناقشة العامة، التي قامت خلالها الوفود بتناول هذه المسألة بالتحديد. وبالإضافة إلى إشارة عامة إلى أهمية دور الجمعية العامة وطابعها المركزي في إطار الإصلاح العام للأمم المتحدة، برز جانبان محددان من المناقشة وهما تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها بالفعل، والاستمرار في دراسة القضايا المعلقة.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرارات، فإن جميع الوفود طلبت تنفيذ أحكام القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ بشكل نشط. والاجتماعات التي عقدت بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حظيت بدعم قوي.

وعن الموضوع نفسه، أود أن أذكّر في هذا الوقت، مثلما شدّدت عليه في نهاية المناقشة العامة، بأن الرؤساء الثلاثة قد عقدوا اجتماعا في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وثمة اجتماعات أخرى تم الإعداد لها بالفعل.

إن المسألتين المعلّقتين تركزتا، قبل كل شيء، على ترشيد جدول الأعمال وخفض كمية الوثائق. وقد طلبت الوفود بذل جهود إضافية من أجل ترشيد جدول أعمال الهيئة العامة واللجان الرئيسية، جدول أعمال تتفق أبوابه مع الأولويات التي حددتها المنظمة في خطتها متوسطة الأجل. وفي هذا الصدد، تم التركيز على الدور الرئيسي الذي يجب أن يقوم به المكتب. كما تم التشديد على أن تنظيم جدول الأعمال ينبغي أن يخضع أولا لتقييم الهيئة العامة في دورته الحادية والستين. وقالت عدة وفود إن هناك حاجة إلى التأكد من أن تنظيم جدول الأعمال هذا لن يؤثر في ثورة الجمعية على القيام بأعمالها. كما شددت الوفود على أن ترشيد جدول الأعمال ينبغي أن يرافقه تخفيض في حجم الوثائق وعدد القرارات. إلا أنه تم التأكيد على أن مثل هذا التخفيض ينبغي أن لا يؤثر سلبا على المعلومات التي تحتاجها الدول الأعضاء في إطار استعراضها لمختلف القضايا.

وبالإضافة إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة، أبرزت المناقشة أيضا ضرورة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح مجلس الأمن، وتعزيز دور الأمم المتحدة بشكل عام.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وهو ما يرد في تقرير كاردوسو، تم التسليم بأن مساهمات المنظمات غير الحكومية ضرورية بالنسبة لعمل الأمم المتحدة. إلا أنه يتضح من المناقشات أن طرائق مشاركتها وإسهامها في أعمال الجمعية العامة أمر لا يزال يستحق الدراسة.

وقد اقترحت عدة وفود أن يتم تسهيل نظام اعتماد ممثلين للمجتمع المدني.

وهناك عدد كبير من الوفود رحبت بالتعاون القائم على المستوى المحلي بين الحكومات والمجتمع المدني بشأن قضايا التنمية. وقد أعرب عن الأمل في أن يتم تعزيز هذا التعاون أيضا مع الأمم المتحدة. إلا أن عدة وفود رأت أن هذا التعاون ينبغي أن يقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. علاوة على ذلك، العديد من الوفود أيدت الاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق خاص، وهو الاقتراح الذي قدمه الأمين العام، لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية من الدول النامية.

وفي نهاية هذه المناقشة، اقترح الآن مع المكتب، البدء بإجراء أوسع مشاورات ممكنة مع الدول الأعضاء للاستمرار في عملية التنشيط، بهدف تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة.

وسأبقي الجمعية على علم بالجدول الزمني والخطوات التي سأتخذها في هذا الصدد.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٥٢ و ٥٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.